نشرة إخبارية

غير دورية

مركز موارد العدالة الاجتماعية

Social Justice Resources Center (SJRC)

العـــــدد رقم (١)

السنـــة الأولـــى

يونيو/حزيران ٢٠١٤

افتتاحية العدد

يأتي هذا العدد الأول من النشرة غير الدورية لمركز موارد العدالة الاجتماعية باكورة للتعاون المثمر والمتواصل بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة في سياق مشروع تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان الانتقال العربية، وضمن أهدافه التي تُعنى بتعزيز واستدامة انخراط مؤسسات المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين في سياق مجريات الانتقال في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الدفع قُدماً من أجل تلبية المطالب الشعبية في العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة.

ولا تنفصل العدالة الاجتماعية عن قيم حقوق الإنسان ومقاصدها المركزية، وسيما العدالة والإنصاف في ذاتهما، ولتمكين الناس من حقهم في الكرامة بضمان العيش الكريم الذي يشكل حقاً شاملاً في سياق حقوق الإنسان.

كذلك لا تنفصم عُرى العدالة الاجتماعية الوثيقة الصلة بحقوق المواطنة وتلبية شروط المساواة وضمان تكافؤ الفرص والعمل على نبذ أوجه التمييز التي تنال من مكانة بني البشر وكرامتهم، وتفتح الباب أمام صور التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي.

وتشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساس والفضاء الرحب للتنمية العادلة والمستدامة، والتنمية البشرية والإنسانية التي تتيح للبشر حرية الاختيار والحق في النماء. وذلك جنباً إلى جنب مع مكافحة الفساد والهدر الذي يشكل أحد أخطر المعوقات التي تجابه التنمية سواء على مستوى الحفاظ على موارد الناس لفائدتهم، أو على مستوى تبني السياسات التي تعمل على تعظيم عوائد التنمية لمصلحة الجميع.

وتعمل هذه النشرة من أجل إتاحة ونشر الوثائق والأدبيات المتعلقة بمطلب العدالة الاجتماعية، بما في ذلك في مجالي العلوم الاجتماعية والتطبيقية على السواء، وهي الأدبيات المتاحة على موقع المركز WWW.SJRCENTER.ORG الذي دشنته المنظمة في سياق المشروع في ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١٤ في مناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ويتبنى المركز استخدام شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لإتاحة ونشر المواد التي يجري تحديثها بشكل متتابع - سواء على الموقع أو في مكتبة المركز الورقية المتنوعة، وبهدف تسهيل وصول الأكاديميين والباحثين والحقوقيين وصناع القرار السياسي والمشرعين وذوي الصلة بجوانب العمل من أجل العدالة الاجتماعية، وكذا من أجل توسيع فرص وإمكانيات المشاركة لمختلف ذوي الصلة.

تعريف المركز

في سياق التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة وإيمانًا بالحق في العيش الكريم والعدل الاجتماعي التي تجد أساسها في حقوق الإنسان بصفة عامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، فقد بادر كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان AOHR والمركز الإقليمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP - RCC بتدشين مركز موارد العدالة الاجتماعية SJRC، والذي يعنى بتوفير الموارد والمعارف بالعدالة الاجتماعية والجوانب ذات الصلة التي تشكل سندًا أساسيًا لتلبية العدالة الاجتماعية والعيش الكريم.

العـــــدد رقم (١)
السنـــة الأولـــى
يونيو/حزيران ٢٠١٤

العدالـــة الاجتماعية

مفهوم العدالة الاجتماعية

فرضت قضية العدالة الاجتماعية نفسها على جدول أعمال الدولة والمجتمع مع اندلاع الحراك الاجتماعي العربي الذى أنهى المقايضة بين الخبز والحرية. فالعدالة الاجتماعية بقدر ما هى «شعار» متفق عليه فهي في ذات الوقت مختلف على مضمونها، فمفهوم العدالة الاجتماعية يتطور بوصفه مفهوم أكثر منه مصطلح وهو مفهوم مثقل بدلالات أيديولوجية وفلسفية وسياسية ودينية.

http://www.sjrcenter.org/index.php/social-justice/concept

العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر:

تعد العدالة الاجتماعية عنصرًا مركزيًا لتأسيس الشرعية والاستقرار السياسي في أي مجتمع، ومع ذلك فإن تحديد ما تعنيه العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها يخضع في كثير من الأحيان لجدل كبير، كما تخضع حدود مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر، لأن الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/2_26.pdf

التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي :

ما بين المواطنة والتنمية ارتباط وثيق في غياب احداها للأخرى، وبالتالي انعدام لمبادئ العدالة، وبدون أن يكون لدينا مواطنة حقيقية يتمتع بها المواطن لا يمكننا الحديث عن تنمية للفرد والمجتمع وبالتالي الوصول إلى تحقيق أي عدالة.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_1.pdf

العـــــدد رقم (١)
السنـــة الأولـــى
يونيو/حزيران ٢٠١٤

التمكين القانوني للفقراء

مفهوم التمكين القانوني للفقراء :

يتابع هذا الدليل جهدًا بدأته المنظمة العربية لحقوق الإنسان منذ بداية العقد الماضي في سياق مشاريع مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول قضايا التنمية، ودمج حقوق الإنسان في التنمية، وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر وغيرها من الأهداف المحورية للتنمية في سياق الإسهام في التراكم المعرفي التنموي في العالم العربي، واتصالاً بواقعة وهمومه.

http://www.sjrcenter.org/index.php/poor-legal/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9 %8A%D9%81

تقرير الأمين العام عن التمكين القانوني للفقراء :

أحاطت الجمعية العامة علمًا بالتقرير النهائي للجنة التمكين القانوني للفقراء المعنون تسخير القانون لصالح الجميع وأكدت أهمية تبادل أفضل الممارسات الوطنية في مجال التمكين القانوني للفقراء.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/7_14.pdf

قرار اللجنة رفيعة المستوى حول التمكين القانوني للفقراء :

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة الثانية، المعقودة يوم ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والستين القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_16.pdf

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

استراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر :

تطورت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في البلدان العربية تطورًا كبيرًا في العقد الأخير، وتمثل هذا التطور في نموها كمًّا ونوعًا، ونجاحها في الربط بين حقوق الإنسان والحق في التنمية ومكافحة كلّ من الفقر والإقصاء والتهميش. واستطاعت حركة حقوق الإنسان أن تجعل من قضية حقوق الإنسان نشاطاً مركزياً بعد أن كان نشاطاً هامشياً. وبالمثل تطورت وتعمّقت ممارسة تكريس حقوق الإنسان على أرض الواقع بالاستناد إلى أدوات سيادة القانون وتزامن ذلك مع تطورات قانونية بدأت على مستوى البحوث والفقه وانتقلت إلى القضاء.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/3_19.pdf

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ :

إن الدول الاطراف فى هذا البروتوكول, اذ تلاحظ أنه وفقا للمبادئ المنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة, يشكل الاقرار بما لجميع أعضاء الاسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف أساس الحرية والعدل والسالم فى العالم.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/2_23.pdf

البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

إن الدول الأطراف في هذا العهد، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقًا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_29.pdf

مكافحة الفساد

الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد :

أغراض هذه الاتفاقية هي : (أ) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع؛ (ب) ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد, بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات؛ (ج) تعزيز النـزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_12.pdf

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد :

إن الدول العربية الموقعة اقتناعا منها بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية, وإذ تضع في اعتبارها أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/2_19.pdf

تقارير دولية

المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الانسان يتبع في استراتيجيات الحد من الفقر:

يشكل الفقر أكبر تحد في مجال حقوق الإنسان يواجهه العالم اليوم. ففي ظل نسبة مذهلة قدرها ٤٠ في المائة من سكان العالم يعيشون حقيقة الفقر المدقع أو يواجهون خطر الوقوع فيه، وفي ظل وضع يتمثل في آن واحدًا من كل خمسة أشخاص يعيشون في حالة من الفقر تبلغ من الشدة ما يجعلها تهدد بقاءه، فإن وجود عالم متحرر من العوز والخوف، حسب الرؤية المنشودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مازال أملاً بعيد المنال.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/11_4.pdf

أهداف الألفية الإنمائية - تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية:

يتناول هذا التقرير موضوع التحرر من الفقر المدقع، الجوع، جودة التعليم، الصحة الجيدة، المأوى، العمالة المنتجة واللائقة، حق النساء في الحمل والولادة، حق المرأة في المساواة مع الرجل.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/12_5.pdf

التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠:

إن حفظ الصحة وتعزيزها هو أمر أساسي لمعافاة الإنسان ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وقد أدرك الموقعون على إعلان ألما آتا، منذ ثلاثين عامًا هذا الأمر حيث لاحظوا أن توفير الصحة للجميع يمكن أن يسهم في تحقيق جودة أفضل للحياة، فالظروف التي ينشأ في ظلها الناس ويعيشون ويعملون ويشيخون تؤثر تأثيرًا قويا على الكيفية التي يحيا بها الناس ويموتون, والتعليم والسكن والغذاء والعمل كلها عوامل تؤثر على الصحة.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/11_4.pdf

تقارير إقليمية

القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية - السعودية ٢٠١٣:

يأتي انعقاد القمة التنموية العربية الاقتصادية والاجتماعية بالرياض – المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢١ – ٢٢ يناير/كانون ثاني في العام ٢٠١٣ ، في وقت تمر فيه المنطقة العربية بتغيرات اجتماعية وسياسية هامة وتحولات كبرى سيكون لها اثر على خطط التنمية في الدول العربية ، تعود هذه التحركات في الأساس لما شهدته عدد من الدول العربية من إختلالات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية نتج عنها زيادة في معدلات الفقر والبطالة وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية ، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان ، والقضايا المتعلقة بتمكين الشباب والمرأة ، فضلاً عن الإقصاء والتهميش لعدد من الفئات الرئيسية في المجتمع.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/29_1.pdf

التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٣:

رافق مشهد التغيير في العالم العربي، إدخال تغييرات واسعة النطاق على البنية الدستورية والتشريعية . سواء في البلدان التي أخذ فيها الحراك الاجتماعي طابع الثورات والانتفاضات، أو تلك التي بادرت إلى إجراء إصلاحات لاستيعاب الحركة الاحتجاجية.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/11_4.pdf

الأهداف التنموية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها:

منذ اعتماد الأهداف التنموية للألفية. أحرزت المنطقة العربية تقدماً في العديد من المجالات المتصلة بهذه الأهداف . لا سيما في مجالي الصحة والتعليم . لكن رغم الجهود التي بذلتها البلدان العربية ظهرت عقبات وقيود تعزى إلى عدة عوامل منها ضعف الأداء الاقتصادي وضعف الموارد المرصودة لتمويل السياسات الاجتماعية .

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/14_7.pdf

مقالات

العدالة الاجتماعية في إطار تنمية مستقلة مستدامة:

د. إبراهيم العيسوي .. جريدة الشروق ٢٠١٢، نقطة الانطلاق فى كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الشامل والمركب هى الخلاص من نهج اقتصاد السوق الرأسمالي المفتوح والمندمج فى الاقتصاد الرأسمالى المعولم، والذى يتجسد حاليا فيما يعرف بالليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطون، والتحول إلى نهج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. هذا هو الضمان لعدالة قابلة للاستدامة.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/2_7.pdf

معضلة العدالة الاجتماعية:

أ. جلال أمين، بوابة الشروق ١٨ مارس/آذار ٢٠١٤ ، تحقيق العدالة الاجتماعية لا يمكن أن يعني إلا منع الظلم، ألا تجور طبقة «أو فئة» اجتماعية على أخرى، فتقهرها وتبخسها حقوقها. هذا هو المعنى الذى فهمه الناس دائما منذ مفكري اليونان، ونزول الأديان السماوية ثم في عصري الإقطاع والرأسمالية.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/7_15.pdf

بحوث ودراسات

دراسة حول الروابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتمكين القانوني للفقراء في العالم العربي:

تعني هذه الورقة بتحليل أثر التوصيات الصادرة عن أبرز آليتين من آليات الأمم المتحدة، للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، وهما اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وآلية المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان وذلك من منظور التمكين القانوني للفقراء، وبهدف تحديد التحديات التي تواجه تطبيق هذه الحقوق والجوانب التي تتطلب دعمًا إضافيًا من الفاعلين الرئيسين في مجال التمكين القانوني في المنطقة العربية.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/1_7.pdf

كتب ودوريات

الثابت و المتحول ٢٠١٤: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة

سيتطرق «الثابت و المتحول» إلى أوجه الخلل المزمنة التي تعاني منها مجتمعات دول المجلس، وهي الخلل السياسي و الخلل الاقتصادي و الخلل الأمني و الخلل السكاني. كما سيرصد الإصدار المتغيرات والمستجدات التي طرأت في دول المجلس في الأعوام ٢٠١٣- ٢٠١٤.

وسيتميز هذا العدد من الإصدار بتركيزه على جانبين مهمين من أوجه الخلل المزمنة، وهما بروز الإنقسامات والشقاقات المجتمعية من جهة و ترابط المال و السلطة من جهة اخرى. وفي هذا الشأن صرح مدير المركز عمر الشهابي أن «المتتبع لشأن المنطقة يلاحظ تصاعد وتيرة هاتين الظاهرتين بوضوح. فبات بارزاً تهديد شبح الشقاق المجتمعي لنسيج دول المجلس، الناتج عن تزايد حدة الانقسامات السياسية بناء على الطائفة أو الإثنية أو القبيلة، أو غيرها من الهويات الفرعية، حتى أصبح خطر الاحتقان الأهلي واقعاً حقيقياً يواجه بعض دول المنطقة. في مقابل هذا الشقاق المجتمعي، فإن سمة بارزة في اقتصاديات دول المجلس هي ترابط المال والسلطة، وتركز الثروات الخاصة والنفوذ السياسي في فئة صغيرة من الأفراد. وهكذا بات الشقاق والتصادم على المستوى السياسي-المجتمعي، يقابله تشابك وتمركز في النفوذ والسلطة على المستوى السياسي-الإقتصادي.

مؤتمرات وندوات

ورشة عمل التمكين القانوني للفقراء:

انطلقت في القاهرة صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١/١١ أعمال ورشة العمل الإقليمية حول «التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية» والتي تنظمها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

http://www.sjrcenter.org/index.php/conference/item/230-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%82%D-8%B1%D8%A7%D8%A1#.U5Bpv3KSz0o

المسار الدستوري لا يبدأ بإعداد الدستور ولا ينتهي بإقراره:

مع شروع العديد من البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية (ولا سيما مصر وتونس وليبيا واليمن) في عملية إصلاح دستوري، يُثار الآن نقاش كبير حول كيفيّة تضمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الدستور إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين والمواطنات، وحول مستوى الحماية الدستورية التي ينبغي أن تكتسبها.

http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/2_25.pdf

في الواجهة

المعهد العربي لحقوق الإنسان

في الواجهة هي زاوية الغرض منها تسليط الضوء على المنظمات والمؤسسات والهيئات وغيرها من المبادرات التي تلعب دورًا متميزًا في نشر ثقافة حقوق الإنسان أو في الدفاع عن حقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتبنى النشرة التركيز عليها خصوصًا في ضوء التحولات التي تشهدها البلدان العربية التي يتصدر فيها مطلب العدل الاجتماعي مطالب التغيير والاصلاح.

وقد اختار معدو النشرة في العدد الأول التعريف بمؤسسة عربية مرموقة في مجال حقوق الإنسان وهي "المعهد العربي لحقوق الإنسان" نظرًا لدوره البارز في تخريج معظم الكوادر العاملة في المؤسسات العربية المعنية بحقوق الإنسان حيث يحتفل المعهد هذا العام بمرور ٢٥ عاماً على تأسيسه.

يعد المعهد العربي لحقوق الإنسان أهم مؤسسة عربية في مجال التربية والتعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وهو منظمة غير حكومية عربية مستقلة مقرها تونس، تأسست في العام ١٩٨٩، بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وبدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (الذي حل محله المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٣)، وقد تحصل المعهد على جائزة اليونسكو الدولية لتدريس حقوق الإنسان لسنة ١٩٩٢، ويستهدف المعهد نشر ثقافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العربية في ترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة، وقد تبنى المعهد في بداية تأسيسه أهم دورة سنوية تدريبية في حقوق الإنسان تحمل اسم المناضل الراحل "د. منذر عنتباوي" عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان, وغيرها من الدورات التدريبية المتخصصة.

ويعمل المعهد على تطوير نشاطات التدريب والتربية على حقوق الإنسان، وتطوير البحوث العلمية والأدوات التدريبية في مجال حقوق الإنسان، وتطوير دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتدعيم قدرات منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية، وتقديم الخبرات في مجال حقوق الإنسان للمؤسسات الحكومية, وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق المرأة والطفل.

وتقوم استراتيجية المعهد الجديدة على تحديد ثلاثة توجهات كبرى لخطته الإستراتيجية القادمة ٢٠١٢-٢٠١٥ :

١ – دعم قدرات واستمرارية منظمات المجتمع المدني العربي والفاعلين الجدد في المجالات التالية:

الجانب المؤسسي: القيادة والإدارة الرشيدة للمنظمات، الإدارة المالية، تنمية العضوية، بناء قاعدة مجتمعية والارتباط بواقع وحاجيات المجتمع، التخطيط الاستراتيجي.

الجانب الموضوعاتي: دعم القدرات في القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي ووضع حقوق

في الواجهة

الإنسان في قلب هذا المسار(حقوق الإنسان وحقوق النساء والمساواة بين الجنسين والمواطنة وحرية الرأي والتعبير والتنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية ومراقبة الانتخابات والتوعية السياسية والمدنية والبيئة والتنمية المستديمة ومكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة وقضايا العدالة الانتقالية والمحاسبة والمصالحة).

الجانب الخاص بالمنهجيات التطبيقية: اعتماد النهج الحقوقي من خلال التخطيط وتحليل الواقع ودراسة الحاجيات واختيار الحلول وفق مبدأ المشاركة والتشبيك وبناء التحالفات والتثقيف الشعبي واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وتقنيات المدافعة والتفاوض والمراقبة وكسب التأييد وتطوير السياسات والاستدامة وتقييم وقياس الأثر.

٢ – إصلاح المؤسسات ودعم القدرات من أجل المشاركة والتأثير في وضع وتطوير السياسات والقوانين في المجالات :

صياغة أو تعديل الدساتير بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان(دسترة حقوق الإنسان وجعلها في قلب مسارات الانتقال الديمقراطي)، وإصلاح القضاء، وإصلاح الأجهزة الأمنية وإصلاح الإعلام وإصلاح الإدارة وإصلاح التعليم وقضايا العدالة الانتقالية وقضايا الحكامة الرشيدة والشفافية والمحاسبة ونمط التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣ – ثقافة حقوق الإنسان والهوامش: تقليص فجوات الحقوق والتقليص من الهوامش:

المقصود بالهوامش: مجموعات الفقراء والضعفاء والمستبعدين، مع الأخذ بعين الاعتبار النساء والأطفال واللاجئين وحاملي الإعاقة والمساجين، وساكني الأرياف والمناطق المحرومة والأقليات وتتميز هذه الفئات بقدرة محدودة على المطالبة بالحقوق والنفاذ للموارد والتحكم بها.

وسائل تمكين الفئات المهمشة من الوصول لحقوقها الإنسانية:

- بناء المعرفة بقضايا التهميش (إنتاج المعرفة حول آليات التهميش والإقصاء ومواجهته، وبناء نماذج وتوثيق الممارسات الجيدة، وتطوير أدوات تعليمية لتمكين الفئات من التحليل والمطالبة بالحقوق.
- دعم قدرات الفاعلين والأطراف المعنية لمواجهة التهميش (تطوير منهجيات لتدرب المجتمعات والقيادات المحلية حول قضايا التهميش- وبناء خبرات وطنية وإقليمية حول تثقيف الفئات المهمشة).
- تطوير ثقافة حقوق الإنسان في النهوض بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا التهميش (تأسيس مسارات للتأثير في السياسات الاجتماعية والتشريعات- والدفع نحو اعتماد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص- وبناء فضاءات للربط بين الفاعلين في مجالات التنمية والتضامن وحقوق الإنسان.

المركز: SJRC
المقر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان
العنوان : ٩١ شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة ١١٣٤١ - مصر
الهاتف : ٢٤١٨١٣٩٦ - ٠٠٢٠٢
الفاكس : ٢٤١٨٥٣٤٦ - ٠٠٢٠٢
البريد الإلكتروني : WWW.SJRCENTER.ORG